

حالة زعر تسود أسواق المال مدفوعة بانهيار الليرة التركية

تدخل أردوغان في السياسة النقدية يؤثر على تدفقات رأس المال ويضغط على سعر الصرف



عبث بمستقبل الأجيال

أردوغان.. رئيس دولة برتبة محافظ البنك المركزي

العملة لعدة أسابيع، وقام بتعيين ناجي أغيل بدلًا منه. ومساء الجمعة أطاح الرئيس التركي بمحافظ البنك المركزي في محافظا ناجي أغيل، بعد أيام قليلة من رفع أسعار الفائدة في محاولة لإنقاذ اقتصاد البلاد، وهو ما يصير أردوغان على رفضه. وعين أردوغان شهاب كافجي أوغلو محافظا جديدا للبنك المركزي، وهو عضو سابق في حزب العدالة والتنمية الحاكم الذي ينتمي إليه أردوغان. وأتى القرار بعد أيام قليلة من رفع البنك المركزي التركي أسعار الفائدة الأساسية في 17 في المئة لتصبح 19 في المئة.

المركزي أداة سياسية في يد أردوغان وغير مستقل كما هو الحال في الدول المتقدمة. ولم تكن إقالة مراد تشيكتن كايا مفاجئة بل كانت مبنية منذ فترة لأن المحافظ المقال كان مصرا على اعتماد النظرية الاقتصادية في العالم من منطق اقتصادي سليم في التعامل مع أسعار الفائدة، وهو ما لا يريده أردوغان صاحب واحدة من أغرب السياسات النقدية في مواجهة التباطؤ الاقتصادي، فيما يق خبيرا نواقيس الخطر من أنها بداية مغامرة قد تكون الأخطر في مسيرة انهيار الليرة التركية. وأثارت الخطوة قلق البنوك المحلية والعالمية من أن يصبح البنك

أنقرة - غذى مسلسل الإقالات لمحافظي البنك المركزي، الذي انتهجه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان منذ يوليو 2019، انهيارا قياسيا للعملة المحلية، حيث تسبب تدخله في ضبط السياسة النقدية في تقويض مصداقية المصرف المركزي التركي. وعزل الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، في يوليو 2019 محافظ البنك المركزي مراد تشيكتن كايا بسبب فشل السياسات النقدية في مواجهة التباطؤ الاقتصادي، فيما يق خبيرا نواقيس الخطر من أنها بداية مغامرة قد تكون الأخطر في مسيرة انهيار الليرة التركية. وأثارت الخطوة قلق البنوك المحلية والعالمية من أن يصبح البنك

وتابعت الوكالة قائلة إن مثل هذه الخطوات قد تؤدي إلى زيادة الواردات وارتفاع العجز في المعاملات الجارية. وسعيا منه لطماننة المستثمرين، أكد وزير المال التركي لطفى علوان الإثنين في بيان "ن تقدم أي تنازل في ما يتعلق باليلة السوق الحرة وسنبتقي على نظام أسعار صرف حرة".

وأضاف "سنبتقي على سياستنا الاقتصادية إلى أن نتوصل إلى انخفاض مستديم في معدل التضخم"، مؤكدا أن الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الحكومة ستعزز "أسسنا البنوية فضلا عن صمودنا أمام صدمات محتملة". وعين شهاب كافجي أوغلو خلفا لأغيل على رأس البنك المركزي، وهو خبير اقتصادي ونائب سابق عن الحزب الحاكم، غير أن تعيينه يثير قلق المستثمرين وبلقي شكوكا حول استقلالية البنك المركزي في المستقبل. وتعهد الحاكم الجديد منذ الأحد باتخاذ التدابير الضرورية لمخافة التضخم.

وأعلن كافجي أوغلو في بيان أن "البنك المركزي التركي سيواصل استخدام كافة أدوات السياسة النقدية في متناوله بشكل فعال بهدف تحقيق هدفه: التخفيض المستديم للتضخم".

ورأى المحلل لدى "اواندا" جيفري هالي أن الحاكم الجديد للبنك المركزي "في وضع صعب".

وكتب في مذكرة "إما أن يخفض المعدلات ويجازف بهروب المستثمرين الأجانب وارتفاع التضخم وانهيار العملة، وإما أن يرفعها مجازفا بطرده".

وزادت البلبلية في تركيا من الضغط على الأسواق الآسيوية والأوروبية التي كانت مترددة الإثنين ما بين التفاؤل الناجم عن نشر اللقائات ضد كوفيد - 19 والمخاوف من ارتفاع التضخم، على ما أفاد متعاملون في البورصات.

وأدى ارتفاع نسبة التضخم في تركيا في السنوات الأخيرة بموازاة تراجع قيمة الليرة التركية إلى تدني شعبية أردوغان. وبلغت نسبة التضخم في فبراير 15.6 في المئة بمعدل سنوي.

ويجمع خبراء أن سياسة أردوغان النقدية سياسية صرفة وتتعارض تماما مع مقاربات الخبراء العلمية التي تركزت على أن رفع سعر الفائدة يبطل التضخم عبر رفع كلفة بدء الأعمال التجارية.

أحدثت إقالة محافظ البنك المركزي التركي ناجي أغيل حالة من الذعر في أسواق المال التركية امتد أثرها إلى الأسواق الأوروبية والآسيوية المنتهية بأمال اللقاح ما دفع إلى تعليق التداول ببورصة إسطنبول، في وقت يحمل فيه خبراء ووكالات دولية المسؤولية للرئيس رجب طيب أردوغان الذي يتحمل فاقورة انهيار الليرة من خلال عبثه بالأدوات النقدية وتدخله في إدارة البنك المركزي.

إسطنبول - سجلت الليرة التركية مستويات متدنية جديدة عقب إقالة محافظ البنك المركزي حيث صارت تحركات أردوغان تعطي انطباعا سببا بانعدام قواعد نقدية ومصرفية في عمل المركزي التركي بفعل تدخلاته لمنع أي رفع في أسعار الفائدة ما تسبب في لخطة أسواق المال وتعليق تداول بورصة إسطنبول وسط تذبذب وحالة ذعر.

وتراجع سعر الليرة التركية بأكثر من 14.8 في المئة مقابل الدولار صباح الإثنين فوصل إلى 8.47 ليرة تركية للدولار في أسواق آسيا بالمقارنة مع 7.22 ليرة في أواخر الأسبوع الماضي، غير أنه عاد وارتفع قليلا في ما بعد مسجلا 7.97 ليرة تركية قرابة الساعة 8.30 بتوقيت غرينيتش.

وعمت البلبلية بورصة إسطنبول فتوقف التداول مرتين خلال جلسة قبل الظهر جراء هبوط المؤشر الرئيسي بأكثر من 6 في المئة، عملا باليلة تقضي بتعليق التداول تلقائيا في حال حدوث تقلبات حادة في أسعار الأسهم.

وتعاني الأسواق مباشرة من تبعات إقالة حاكم البنك المركزي ناجي أغيل الذي شغل في الماضي منصب وزير المالية ويحظى بتقدير واسع، بعد أربعة أشهر فقط من تعيينه.

وأقبل أغيل ليل الجمعة بموجب مرسوم رئاسي لم يورد أي تبرير رسمي، إلا أن القرار جاء بعد يومين من رفع المصرف المركزي معدل الفائدة الأساسي بمئتي نقطة إلى 19 في المئة لمواجهة التضخم، في تدبير رحبت به الأسواق. وأثارت إقالة أغيل وتدني قيمة

الليرة في وقت يعاني فيه الاقتصاد من عواقب تقشي وباء كوفيد - 19، استياء الكثير من الأتراك.

وقال آدم ديميرتاش وهو مستشار مالي بإسطنبول "تركيا تعطي انطباعا بأنها بلد لا يتبع أي قواعد. لم يعد هناك

النقدية.

المصرف المركزي السوري يرفع سعر الحوالات للمنظمات الدولية

استهداف زيادة التحويلات وتقريب سعر الصرف من سعر السوق السوداء

الثانية التي يتم إصدارها خلال الحرب المستمرة منذ ما يقرب من 10 سنوات في سوريا.

وكان المصرف المركزي السوري قد طبع خلال عام 2017 فئة الألفين، بعد ارتفاع نسب التضخم وانهيار الليرة أمام العملات الأجنبية.

المصارف تلتزم بشراء حوالات الأمم المتحدة والسفارات والفنصليات والبعثات الدبلوماسية بالسر التفضيلي الجديد

وبحسب البنك المركزي، تعرض سعر صرف العملة السورية إلى تدهور مستمر خلال الحرب، وخاصة منذ أواخر عام 2019 نتيجة الحرب والعقوبات الاقتصادية المفروضة على سوريا، حيث بلغ سعر الدولار 1250 ليرة، فيما بلغ في السوق الموازي 2880 ليرة مقابل ما بين 45 إلى 50 ليرة قبل الحرب.

واعتبر خبراء اقتصاديون أن هذه الخطوة من قبل الحكومة السورية تهدف للانسجام مع الوضع الاقتصادي السيء للبلاد، دون أن تساهم في إيقاف ارتفاع التضخم.

وبحسب اقتصاديين، فإن طرح أوراق نقدية جديدة يعزز من انهيار الليرة السورية. لافتين إلى أن الحكومة تعمل على سد العجز القائم في الميزانية، عبر طرح أوراق نقدية جديدة.

وصنع المجوهرات بدمشق إن سعر غرام الذهب عيار 21 انخفض 15 ألف ليرة سورية ليسجل بيع الغرام 200 ألف ليرة سورية.

وسجلت الأسواق السورية منذ بداية الشهر الجاري صعودا كبيرا في سعر صرف الدولار الأميركي حيث وصلت إلى مستويات قياسية بلغت أكثر من 4600 ليرة للدولار، مع ارتفاع حاد في سعر السلع.

وخسرت الليرة السورية قيمتها أكثر من 85 ضعفا منذ مارس 2011 حيث بلغ سعر صرف الدولار الأميركي وقتها حوالي 50 ليرة سورية.

وإلى تآكل النقد الأجنبي في سوريا إلى إضعاف قيمة الليرة بعد أن ساق الطلب العرض في ظل تدافع لشراء الدولار مما ضغط على قيمة العملة المحلية ودفعها إلى التهاوي.

ويشير الماضي أصدر البنك المركزي السوري ورقة مالية جديدة بقيمة 5 آلاف ليرة لتداولها بجانب الفئات النقدية المتداولة في البلاد، معتبرا أن الوقت أصبح ملائما لذلك وفق المتغيرات الاقتصادية الحالية، غير أن خبراء اعتبروا الخطوة ستعزّي انهيار العملة المحلية.

ولكن البنك قال في حينها إن "طرح فئة الـ 5 آلاف ليرة للتداول جاء بعدما تبينت الحاجة لفئة نقدية أكبر من الفئات الحالية المتداولة ذات قيمة تتناسب مع احتياجات التداول النقدي"، مشيرا إلى أنه "تمت طباعتها منذ عامين".

وتعد الورقة النقدية الجديدة من فئة الـ 5 آلاف ليرة، الورقة النقدية

وبلغ سعر صرف الدولار الأميركي في العاصمة دمشق 4450 ليرة سورية، مع تقلب السعر بين ساعة وأخرى.

وبلغت أسعار الصرف في محافظة حلب حوالي 4385 ليرة سورية للدولار الأميركي.

وشهدت أسواق الذهب في سوريا الإثنين انخفاضا كبيرا، وقالت نشرات صادرة عن الجمعية الحرفية للصياغة

وتأتي هذه التحركات بعد دعوة خبراء إلى ضرورة قيام مصرف سوريا المركزي بوضع سياسات تشجيعية لزيادة التحويلات الواردة عبر القنوات الرسمية، أبرزها تجريك سعر صرف الحوالات وجعله قريبا من سعر السوق السوداء.

إلى ذلك استمر سعر صرف الدولار الأميركي بالصعود بعد حالة هبوط استمرت خلال اليومين الماضيين

لجأ البنك المركزي السوري إلى رفع سعر صرف الدولار للمنظمات الدولية بهدف وضع سياسات تشجيعية لزيادة التحويلات الواردة عبر القنوات الرسمية، بهدف تحريك سعر صرف الحوالات وجعله قريبا من سعر السوق السوداء.

وقال المصرف، في بيان صحفي "لم يتم أي تعديل على سعر صرف الدولار الرسمي الذي هو 1256 ليرة وما جرى تعديله هو سعر الصرف التفضيلي الخاص بالمنظمات الدولية فقط".

ونقلت وسائل إعلام محلية أنه بحسب قرار المصرف، فإن المصارف وشركات الصرافة المرخصة تلتزم بشراء حوالات الأمم المتحدة والسفارات والقنصليات والبعثات الدبلوماسية والمنظمات والمؤسسات الدولية ومن في حكمها الواردة من الخارج بهذا السعر التفضيلي.

وتلتزم شركات الصرافة المرخصة ببيع حصيلة مشترياتها الواردة من هذه الحوالات إلى المصارف المرخصة خلال يوم عمل واحد، ويسعر الصرف المحدد بتاريخ قيامه بعملية الشراء مضافا إليه هامش 0.003، وتقوم المصارف ببيع القطع للمركزي مع هامش.

وفي ديسمبر 2019، أصدر مصرف سوريا المركزي قراراً حدد بموجبه سعراً تفضيلاً لاستخدام الحوالات الواردة من الخارج بالقطع الأجنبي والعودة للمنظمات والجهات الدولية، وذلك بحوالي 700 ليرة سورية للدولار بدلا من 435 ليرة.



إعادة ضبط سعر الصرف ضرورة